

الحمى

في المسائل التصريفية

عرض ودراسة

إعداد

د. عوض إسماعيل عبد الله

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ..

فإن قضايا لغتنا العربية نحواً و صرفاً تمتاز بالوفرة الداعية إلى
البحث والدراسة ، وإظهارها بالصورة التي تبعث على قراءتها ومعرفة
مراميها وأبعادها .

ومن هذه القضايا قضية الحمل ، والتي تناولنا منها جانباً في هذا
البحث إذ إنني رأيتها ذات جانبين :

الجانب الأول : الحمل في الأبواب النحوية ^(١) .

وأما الجانب الثاني : فهو الحمل في الأبواب التصريفية ، وهو
الذي اخترته ميداناً لبحثي هذا .

وقد دفعني إلى هذا البحث عدة أمور أهمها :

أولاً : تفرق مسائل هذه القضية في بطون أمهات الكتب فأردت
أن أجمعها في بحث واحد ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة .

ثانياً : أدهشني ما رأيت من سعة أفق العقل العربي الذي يحاول -
في براعة - أن يحمل أحد الشيين على الآخر متى ما رأى تشابهاً من

(١) وهو قيد الإنجاز ، يسر الله إتمامه بخير .

وجه أو وجوه ، فوجدناه - مثلاً - يحمل الشبيه على الشبيه والفرع على الأصل - وهكذا .

ثالثاً : رأيت أن هذه القضية باب من أبواب اتساع اللغة ووفرة مباحثها الداعية إلى الاستقراء والتأمل .

هذا وقد سميت البحث : الحمل في الأبواب التصريفية - عرض ودراسة - وجعلته في فصلين وخاتمة :

الفصل الأول : الحمل في الأفعال . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حمل الأفعال على الأفعال .

المبحث الثاني : حمل الأفعال على الأسماء .

الفصل الثاني : الحمل في الأسماء . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حمل الأسماء على الأسماء .

المبحث الثاني : حمل الأسماء على الأفعال .

وأما الخاتمة : فقد ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل إنه أكرم مسئول وأعظم مأمول .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم ،،

د. عوض إسماعيل عبد الله

الفصل الأول

الحمل في الأفعال

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حمل الأفعال على الأفعال

المبحث الثاني : حمل الأفعال على الأسماء

المبحث الأول

حمل الأفعال على الأفعال

المسألة الأولى :

حمل الفعل الماضي على نظيره في الدلالة على معنى المطاوعة .

من المعلوم - صرفياً أنه قد يزداد على أصول الكلمة حرف أو أكثر، وهذه الزيادة قد تقع في الأسماء نحو : سالم (علما) ، وقد تقع في الأفعال نحو : سالم ، إلا أن بابها الأفعال لأن الزيادة فيها أكثر وأغلب .

وإذا زيد على أصول الكلمة حرف أو أكثر تغير معناه ، وقد قالوا : زيادة المبني زيادة في المعنى .

والزيادة في الأفعال تدل على معان كثيرة اشتهرت فيها ، وهذه المعاني تختلف باختلاف الصيغ^(١) .

ومن المعاني التي تدل عليها الزيادة في الأفعال معنى المطاوعة .

وعن معنى المطاوعة قال ابن عصفور : أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه^(٢) .

(١) ينظر ذلك في التصريف الملوكي لابن جنى ٥ - ١٧ طبعة القاهرة ١٩١٣ م . وشرح الرضى على الشافية ٢ - ٣٣ - ٣٨٦ ط القاهرة ، تحقيق الزفزاف وآخرين ، المتع في التصريف لابن عصفور ١ : ٢٠١ - ٢٩٥ المصنف في شرح التصريف ١ : ١١ - ١٥ ، ١ : ٩٩ - ١٦٨ .

(٢) المتع : ١ : ١٨٣ .

وقال عنها ابن الحاجب هي : قبول الأثر (١).

ونستطيع أن نقول إن المطاوعة معناها : قبول المفعول أثراً أحدثه
الفاعل قبولا ذاتيا ، ولذلك فإن الفعل يتحول من فعل متعدي إلى فعل
لازم نقول : « كسرت الزجاج فانكسر » فالفعل الأول متعدي والثاني
لازم .

وقد اختص بهذا المعنى (معنى المطاوعة) من الأوزان صيغة
واحدة لم تأت لمعنى آخر غيره ولم تدل إلا عليه وهي صيغة (انفعل) .
يقول المبرد : « فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاووعه يقع على
(انفعل) ، وقد يدخل عليه (افتعل) إلا أن الباب (انفعل) » (٢).

وعلى هذا فالفعل معها لا يكون إلا لازما ولا يكون إلا في
الأفعال العلاجية ، ويأتي لمطاووعة الثلاثي كثيرا نحو : « كسرت
فانكسر » ، و « قطعت فانقطع » ، و « صرفت فانصرف » ، و « لمطاووعته غيره
قليلا ، نحو : أطلقته فانطلق » ، و « عدلته - بالتضعيف - فانعدل » ، ولا
يصح أن يقال : علمته فانعلم ، ولا فهمته فانفهم (٣) لأن الصيغة
مختصة بالفعل الذي فيه حركة حسية ومعالجة مادية .

وبهذا اتضح لنا أن هذه الصيغة (انفعل) أصل في الدلالة على

(١) الشافية ١ : ١٠٨ ، وينظر : شذا العرف : ٤٣ .

(٢) المقتضب : ٢ : ١٠٢ .

(٣) ينظر : شرح الشافية ١ : ١٠٨ ، شذى العرف : ٤٣ ، حاشية الصبان : ٤ .

معنى المطاوعة ، ونستطيع أن نقول : ما جاء من الصيغ دالاً على معنى المطاوعة سوى هذه الصيغة يكون محمولاً عليها في إفادة هذا المعنى .

ومن الصيغ التي جاءت دالة على معنى المطاوعة سوى صيغة (انفعل) الصيغ التالية :

١ - افتعل : وتدل على المطاوعة مطلقاً في الأفعال الحسية وفي غيرها ، لأن هذه الصيغة لم توضع في الأصل للمطاوعة ، وذلك نحو « مزجته فامتزج » ، و« وصلته فاتصل » ، و« جمعته فاجتمع » ، و« غمتمه فاغتم »^(١) .

وعند حديث ابن عصفور عن معاني (افتعل) ذكر معنى المطاوعة وقال : « فتكون آنذاك بمعنى (انفعل) وذلك قليل فيها نحو : « شويته فاشتوى » ، و« غمتمه فاغتم » ، والأفصح : « انشوى ، وانغم »^(٢) .

٢ - تفعل : ويأتي مطاوعة لـ (فعل)^(٣) . بتضعيف العين ، نحو : « هذّبه فتهذّب » ، و« علّمته فتعلم » ، و« قومته فتقوم » . وهذه كما نرى تأتي في الحسى والمعنوي .

٣- أفعل : تأتي مطاوعة لـ (فعل) بشديد العين - كذلك - نحو :

(١) ينظر : الكتاب ٤ : ٢٥٦ ، المتع ١ : ١٩٢ ، شرح الشافية ١ : ١٠٨ .
(٢) المتع ١ : ١٨٣ .
(٣) ينظر : المتع ١ : ١٨٣ .

« فطَّرته فأفطر » ، و « بشرَّته فأبشَّر »^(١). وهذه الصيغة - كذلك - تأتي في الحسى والمعنوى .

٤ - تفعَّل : من بنات الأربعة^(٢) ، أى كل فعل كان ماضيه على أربعة أحرف يجوز أن يزداد في أوله التاء^(٣) نحو : « دحرجته فتدحرج » و « قلقلته فتقلقل » ، و « صعمرته فتصعمر »^(٤) .

٥ - تفاعل : تأتي مطاوعة لـ (فاعل) نحو « باعدته فتباعد » ، و « تابعته فتتابع »^(٥) .

وهكذا رأينا أن الأصل في معنى المطاوعة صيغة (انفعل) حيث لم تدل إلا عليه ، ولم تأت لمعنى آخر سواه وما عدا هذه الصيغة يكون محمولاً عليها في الدلالة على هذا المعنى من باب حمل الفرع على الأصل .

(١) ينظر : شذ العرف : ٤٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ : ٦٦ ، شرح الشافية ١ : ١٠٨ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ : ٦٦ ، والمتع ١ : ١٨١ .

(٤) صعمره : دحرجه ودوره . ينظر المتع ١ : ١٨٣ - ١٩٣ .

(٥) ينظر : شذ العرف : ٤٥ .

المسألة الثانية :

حمل الفعل الماضي على نظيره في تصحيح العين

جاء الفعل الماضي محمولاً على نظيره في تصحيح العين وذلك في موضعين .

الأول : في (فَعِل) محمولاً على (افعلّ) .

الثاني : في (افتعل) محمولاً على (تفاعل) .

والتفصيل فيما يلي :

حمل (فَعِل) على (افعلّ) في تصحيح العين :

اشترط العلماء لإبدال الألف من الواو عدة شروط^(١)، ذكروا منها ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن (فَعِل) الذي يكون الوصف منه على (أفعل) نحو : « خاف » فإنه وإن كان مكسور العين إلا أن الوصف منه على : فاعل إذ يقال : خائف .

أما إذا كان الوصف منه على (أفعل) وجب تصحيح العين نحو : « أهيف وأحول وأعور وأغيد » إذ إن الأفعال : « هيف ، وحول ، وعور ، وغيد » .

وإنما صحت الواو والياء - هنا - ولن تقلب ألفاً ، حملاً عليهما

(١) ينظر: الكتاب ٤: ٣٤٤، الإنصاف ١: ١٤٤، الكافية الشافية ٤: ٢١٢٥، التصريح ٢: ٣٨٧.

في (افعلّ) نحو : « ابيضّ ، واسودّ ، واحولّ » ومن المعروف أنهما لا يعلّان فيما جاء على وزن (افعلّ) لتضعيف اللام ، ولأنه لو أعلّ لالتبس مثال بمثال ، لأن نحو : « ابيضّ » - مثلاً - لو نقلت حركة عينه إلى الياء قبلها لانقلبت ألفا فيصير «أباضّ» ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها فيصير : « باضّ » فيظن أنه اسم فاعل من « البضاضة » وهي نعومة البشرة (١) .

فهنا قد حمل (فَعَلَ) على (افعلّ) في عدم قلب الواو أو الياء ألفا من باب حمل الفعل على الفعل .

وإنما لزم التصحيح في (فَعَلَ) لموافقته لـ (افعلّ) في المعنى في اختصاص كل منهما في الخلق والألوان (٢) .

المسألة الثالثة :

حمل (افتعل) على (تفاعل) في تصحيح العين :

إذا كان الفعل الماضي على وزن (افتعل) وكان معتل العين بالواو أو بالياء ولم يدل على المشاركة في الفاعلية أو المفعولية وجب قلب الواو أو الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك نحو : « اقتاد ، وارتاب ، واختان بمعنى خان ، واجتار بمعنى جار » (٣) . إذ الأصل :

(١) ينظر : التصريح ٢ : ٣٩٣ ، شرح الأشموني ٤ : ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ : ٣٤٤ ، شرح التصريح ٢ : ٣٨٨ ، حاشية الصبان ٤ : ٣٢٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤ : ٣٤٤ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٢٨ ، التصريح ٢ : ٣٨٨ ، الأشموني ٤ : ٣١٦ .

« اقتود ، وارتب ، واختون ، واجتير » فتقلب الواو و الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها حسبما تقتضيه القواعد الصرفية .

وإن كان (افتعل) دالا على المشاركة أى أنه بمعنى (تفاعل)
فإما أن تكون عينه ياءً ، وإما أن تكون واواً .

فإن كانت عينه ياءً وجب قلبها ألفا نحو : « امتازوا ،
وابتاعوا ، واستافوا - أى تضاربوا بالسيوف - بمعنى : تمايزوا ، وتبايعوا ،
وتسايفوا »^(١) . وأصلها : « امتيزوا ، وابتعوا ، واستيفوا » . وإنما
قلبت الياء ألفاً لأنها أشبه من الواو فكانت أحق بالإعلال منها^(٢) .

وإن كانت عين (افتعل) الدال على التفاعل واواً نحو : «
اجتوروا من المحاورة ، واشتوروا من المشاورة » وجب تصحيح العين
حملا على : تجاوزوا ، وتشاوروا لأنه بمعناه .

إذا فسبب الحمل هنا هو الاتفاق بين الفعلين في المعنى وهو
التشارك في الفاعلية والمفعولية .

المسألة الرابعة :

حمل الماضي على المضارع في قلب الواو ياءً :

من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً أن تقع طرفا ربعة فصاعدا

(١) المصادر السابقة .

(٢) ينظر شرح الأشموني ٤ : ٣١٦ .

(٣) المصدر السابق : الجزء نفسه والصفحة نفسها

بعد فتح لأن ما هي فيه - حيثئذ - لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال فيحمل هو عليه ، وذلك نحو « أعطيت » ، أصله : « أعطوت » لأنه من « عطا يعطو » بمعنى أخذ ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملاً للماضي على مضارعه ^(١) حيث إنها قلبت في المضارع فأصله : « يُعطو » وقعت الواو متطرفة بعد كسر وهي رابعة فقلبت ياءً فصارت « يعطى » .

ويأخذ هذا الحكم ما كان مثل : « غازيت ، وداعيت ، وأعليت ، وأوعيت » فالأصل : « غازوت ، وداعوت ، وأعلوت ، وأوعوت » فلما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً حملاً للماضي على المضارع نحو : « يغازي ، ويداعي ، ويعلى ، ويوعي » والأصل فيه : « يُغَازو ، ويُدَاعو ، ويُعَلو ، ويُوعو » فلما تطرفت الواو بعد كسر قلبت ياءً ^(٢) .

وإنما حمل الماضي على المضارع - هنا - مراعاة لما بنى عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ، والفرار من نقرة الخلاف ؛ لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقيس من مراعاة المشاكلة بالحذف لأن القلب تغيير يعرض في نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ^(٣) .

(١) شرح الأشموني ٤ : ٣٠٦ ، وينظر : الكتاب ٤ : ٣٨٦ ، التبصرة ٢ : ٨٢٩ ،

الكافية الشافية ٤ : ٢١١٧ ، أوضح المسالك ٤ : ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٢) ينظر : المتع ٢ : ٧٤٣ ، الكافية الشافية ٤ : ٢١١٧ ، الأشموني ٤ : ٣٠٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف ١ : ٣١ .

المبحث الثاني

حمل الأفعال على الأسماء

المسألة الأولى :

حمل فعل التعجب على اسم التفضيل في التصغير :

اختلف النحاة في (أفعل) في باب التعجب هل هو اسم أو فعل (١).

فذهب البصريون : إلى أنه فعل ماضٍ بدليل دخول نون الوقاية عليه إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو : « ما أحسنني عندك ، وما أظرفني في عينيك ، وما أعلمني في ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الأفعال لا على الأسماء حيث يقال في الفعل : « أرشدني ، وأسعدني » ولا يقال : « مرشدني ، ولا مسعدني » .

وذهب الكوفيون : إلى أنه اسم بدليل أنه جامد لا يتصرف ، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء .

واستدلوا على اسميته - كذلك - بدخول التصغير عليه ، والتصغير من خصائص الأسماء واستشهدوا على هذا بقول الشاعر :

(١) ينظر هذا الخلاف في التبصرة : ١ : ٢٧٢ ، الإنصاف ١ : ١٢٦ ، شرح الجمل ١ : ٥٨٣ ، التصريح ٢ : ٨٨ ، الهمع ٢ : ٨٩ ، ٩٠ ، نزهة الطرف : ٣٣ ، ابن الناظم : ١٧٧ .

ياما أميلح غزلاًناً شدن لنا من هول يأكلن الضل والسمر

حيث صغر « أمليح » فقال « أميلح » ومقصود به التعجب .

وقد رد البصريون^(١) على الكوفيين برود منها :

« أن التصغير حين دخل (أفعل) في التعجب إنما دخله حملاً على أفعل التفضيل ، وذلك لاشتراك اللفظين في الدلالة على المبالغة والتفضيل لأنك تقول : « ما أحسن زيداً » لمن بلغ الغاية في الحسن ، كما تقول : « زيد أحسن القوم » فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضله عليهم فنظراً لوجود المشابهة بينهما جاز « ما أحسن زيداً » و « ما أميلح غزلاًناً » كما تقول : « غلمانك أحسن الغلمان » و « غزلاًنك أميلح الغزلاًن »^(٢) .

قال الصيمري : « ويصغر فعل التعجب لأنه لما منع من التصرف أشبه الاسم ، وليس في تصغيره دليل على أنه اسم لأن آخره مبني على الفتح كبناء الأفعال الماضية »^(٣) .

وكذلك تصغير فعل التعجب لا يخرج عن كونه فعلاً ؛ لأن حمل الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله ، فاسم الفاعل - مثلاً - حمل على الشيء الفعل في العمل ولم يخرج عن هذا عن كونه

(١) ينظر : الإنصاف ١ : ١٤١ .

(٢) ينظر : الإنصاف ١ : ١٤١ .

(٣) التبصرة : ١ : ٢٧٢ .

اسماً ، والفعل المضارع حمل على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلاً .

فالكوفيون يرون أنه اسم ويصغرونه ويستدلون على اسميته بالتصغير . والبصريون يرون أنه فعل ويردون تصغيره إلى باب الحمل ؛ حمل الفعل على الاسم في التصغير أي حمل فعل التعجب على اسم التفضيل للمشاركة في الوزن والدلالة على المبالغة .

المسألة الثانية :

حمل فعل التعجب على اسم التفضيل في تصحيح العين :

من المعلوم - صرفياً - في باب الإعلال أن الواو أو الياء إذا كانت إحداهما عيناً لفعل وقبلهما حرف صحيح ساكن وجب نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها لاستئصال الحركة على حرف العلة ، نحو : « يبين ، ويقوم » إذ الأصل : « يَقُومُ ، وَيَبِينُ » بضم الواو وكسر الياء ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلهما وهو قاف « يقوم » وياء « يبين » فسكنت الواو والياء (١) .

هذا إذا كانت العين مجانسة للحركة المنقولة حيث لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل مثل ما تقدم .

وإن كانت غير مجانسة للحركة المنقولة من المعتل أبدلت حرفاً

(١) ينظر : الممتع : ٢ : ٤٤٢ - ٤٤٩ ، الكافية الشافية ٤ : ٢١٤٠ ، شرح التصريح ٢ : ٢٩٣ ، الأشموني ٤ : ٣٢٠

يجانس الحركة كما في نحو : « أقام ، وأبان » إذ أصلهما : « أَقَوْمَ ،
وأَبَيْنَ » فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها
فقلبت ألفاً لتحركها كما في الأصل وانفتاح ما قبلها^(١).

وهذا النقل له شروط هي^(٢):

١- أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحا : فإن كان حرف علة
لم ينقل نحو : « قاول ، وبأبع » .

٢ - ألا يكون مضعف اللام : فإن كان مضعفها لم يعمل نحو : «
أبيض ، واسودّ » لتلا يلتبس مثال بمثال .

٣ - ألا يكون معتل اللام : وذلك نحو : « أهوى » فإنه لا يدخله
الإعلال بالنقل لتلا يتوالى إعلاان في كلمة واحدة ، إعلال العين
وإعلال اللام .

٤ - ألا يكون الفعل فعل تعجب : لأن فعل التعجب في نحو :
« ما أبين الشيء وما أقومه ، وأبين به وأقوم » يجب تصحيح عينه حملا
على أفعل التفضيل لوجود التشابه بينهما في الوزن والدلالة على
المرزية^(٣) . وغاية القول : أن عين (أفعل) في التعجب صحت كما
صحت عين (أفعل) في التفضيل من حيث إنه غلب عليه شبه
الأسماء بلزومه طريقة واحدة^(٤) .

(١) الأشموني ٤ : ٣٢٠ .

(٢) ينظر : الكافية الشافية ٤ : ٢٦٣٩ ، التصريح ٢ : ٢٩٣ ، الأشموني ٤ :
٢٤١ .

(٣) للمصادر السابقة .

(٤) ينظر : حاشية يس ٢ : ٢٩٣ ، حاشية الصبان ٤ : ٢٤١ .

الفصل الثاني

الجمال في الأسماء

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حمل الأسماء على الأسماء

المبحث الثاني : حمل الأسماء على الأفعال

المبحث الأول

حمل الأسماء على الأسماء

المسألة الأولى :

حمل التثنية على الجمع في باب الممدود :

من المعلوم - صرفياً - أنه إذا أريد تثنية الاسم الذي به ألف تأنيث ممدودة نحو ، « صحراء وحمراء وحسنااء » قلبت همزته واواً فيقال : « صحراوان ، وحمراوان ، وحسناوان » حملاً على قلبها واواً في الجمع حيث قالوا : صحراوات وحمراوات وحسناوات . من قبيل حمل الأصل على الفرع ^(١).

لأن المثني أقرب إلى الواحد وأبعد عن الجمع ، والواحد أصل فقربه من الواحد جعله أصلاً ، كما أن بعد الجمع عن الواحد جعله فرعاً .

وسبب قلب همزة الممدود واواً في الجمع أن بقاءها دون قلب يؤدي إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات لوقوعها بين ألفين ، لأن الهمزة من مخرج الألف ، وخصت بالقلب واواً لأن الياء قريبة من الألف فلو قلبت ياء لأدى ذلك إلى اجتماع شبه ثلاث ألفات كذلك . لهذا اختير قلبها واواً لبعدها شبههما بالألف .

(١) ينظر : الخصائص ١ / ٣١١ ، الأشباه والنظائر ١ / ١٩٦ .

وواضح أن سبب الحمل هنا أن كلا من المثني والجمع يتطلب قلب الهمزة واواً فراراً من اجتماع شبه ثلاث ألفات .

وذهب الشاطبي إلى أن همزة الممدود قلبت واواً في التثنية والجمع حملاً على النسب لأن التثنية وجمعي التصحيح والنسب تجرى مجرى واحداً ، وتبعه في ذلك صاحب التصريح (١) .

المسألة الثانية :

حمل الجمع على المفرد في الإعلال والتصحيح :

من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياءً وقوعها عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في المفرد معلة . وذلك نحو : « دار وديار » و« حيلة وحيلة » و « قيمة وقيم » إذ الأصل : « دَوَّار ، وَحِوَل . وَقِوَم » فالواو أعلت في الجمع حملاً على إعلالها في المفرد .

وإذا صحت العين في المفرد صحت كذلك في الجمع حملاً عليه فصحت الواو في « طَوَّال » حملاً على صحتها في المفرد « طَوِيل » .

كما صحت عين الجمع في « أسواط ، وأحواض » جمعي «سوط، وحوضن » لعدم كسر ما قبلها .

وصحت عين الجمع في « ثَوْرَة ، وكوَزَة ، وعِوَدَة » حملاً على صحتها في المفرد « ثَوْر ، وكوَز ، وعوَد » (٢) .

(١) التصريح ٢ : ٢٩٥ .

(٢) ينظر : الهمع ٢ : ٢٢٢ ، الاقتراح : ١٠١ ، شرح التصريح ٢ : ٣٧٨ ،

الأشموني ٤ : ٢٢٨ .

وهنا رأينا أن عين الجمع أعلت حيث أعلت في مفرده ، و صحت
حيث صحت في المفرد . فالجمع حمل على المفرد إعلالا وتصحيحا
من باب حمل الفرع على الأصل ؛ لأن الجمع فرع الأفراد .

المسألة الثالثة :

حمل الجمع على الجمع في قلب الواو ياء :

من المعروف - صرفياً - أنه إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح
اللام على وزن (فَعَّل) بضم الفاء وتشديد العين ، فالكثير الغالب
قلب الواو ياء^(١) . وذلك نحو : « نِيَم ، وَصِيَم ، وَوَيْم ، وَجِيَع » إذ
الأصل : « نُوم ، وَصُوم ، وَقُوم ، وَجُوع » .

فاجتمع في الجمع واوان وضممة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع
ثقل الجمع فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف
من الواوين^(٢) .

وإنما قلبت الواو ياءً حملاً على قولهم في : « عَصُو : عَصِيَّ »
وفي « عَتُو : عَتِيَّ » بقلب الواو ياءً لأنها طرف^(٣) .

وتجدد الإشارة إلى أنه مع كثرة الإعلال وشيوعه في قلب عين

(١) ينظر الكتاب ٤ : ٣٧٠ - ٣٧٢ . التكملة : ٥٩٤ ، التبصرة : ٨٢٨ ، المتع
١ : ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٤٧ ، نزهة الطرف : ٤٣ ،
التصريح ٢ : ٣٨٣ ، الأشموني ٤ : ٢٤٧ .
(٢) التصريح ٢ : ٣٨٣ .
(٣) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها .

(فُعَل) ياءً - كما تقدم - لكنّ التصحيح أكثر منه ^(١). لأنه أصل
فيقال: « صُومٌ ، وقُومٌ ، ونُومٌ » .

ولذلك يجب التصحيح إن اعتلت اللام لثلاثي إعلالان :
إعلال العين وإعلال اللام في كلمة واحدة . وذلك نحو : « شُوَى .
وغُوَى » جمعى : « شَاوٍ ، وغَاوٍ » ^(٢). اسمى فاعل من « شُوَى .
وغُوَى » .

ويجب التصحيح - كذلك - إذا بعدت العين عن الطرف لفصل
نحو : « صُومٌ ، وقُومٌ » باو أو دون قلبها ياءً لزوال مقتضى القلب
بالفصل بالألف التي تسببت في بعد العين من الطرف ^(٣).

وهذا ما ذكره سيبويه حيث قال : « فإذا فصلت بينهما وبين
أواخر الحروف بحرف جر من على الأصل نقول : « الشقاوة ،
والغواية » فتخرجهما على الأصل .. ومثل هذا قولهم : « زُوَّارٌ ،
وصُومٌ » لما بعدت من آخر الكلمة قويت كما قويت الواو في « أخوة
وأبوة » حيث لم يكونا أواخر الحرفين ، فالبيان والأصل في الصوم
ينبغي أن يكون ألزم وأثبت لأنه أقوى المعتلين » ^(٤).

المسألة الرابعة :

- (١) ينظر : التصريح ٢ : ٣٨٣ الأشموني ٤ : ٢٤٧ .
(٢) التصريح ٢ : ٣٨٣ .
(٣) ينظر شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ٤٤٣ ، الممتع ٢ : ٤٩٨ ، التصريح ٢ : ٣٨٣ .
(٤) الكتاب ٤ : ٣٧٢ .

حمل اسم المفعول على اسم الفاعل

في الإعلال (قلب الواو ياء)

من المواضع التي تقلب فيها الواو ياء وقوعها طرفاً رابعة فصاعداً في الأفعال أو في الأسماء .

ففي الفعل نحو : « أعطيت ، وزكيت » الأصل فيهما : « أعطوت ، وزكوت » بزيادة همزة النقل في الأول وتضعيف عين الثاني . وإنما قلبت الواو ياء حملاً للماضي على مضارعه وهو « يعطي ، ويزكي » والأصل فيهما يعطو ، ويزكو « فقلبت الواو ياءً لتطرفهما إثر كسر .

وأما قلبها في الأسماء ففي نحو : « معطيان ، ومزكيان » بكسر الطاء والكاف والأصل : « معطوان ، ومزكوان » بكسر ما قبل الواو فقلبت الواو ياءً لتحقيق علة القلب .

وكذلك جاء قلب الواو ياءً في اسم المفعول حملاً على اسم الفاعل . وذلك نحو : « معطيان ، ومرضيان » والأصل : « معطوان ، ومرضيان » بفتح ما قبل الواو . فقد قلبت الواو - هنا - ياءً من دون أن تتحقق علة القلب وهي كسر ما قبل الواو ^(١) .

ولكن قلبت الواو ياءً - هنا - في اسم المفعول حملاً على قلبها في اسم الفاعل .

(١) ينظر : التبصرة : ٨٢٩ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١١٧ ، التصريح ٢ : ٣٧٩ ، ٣٨٠ شرح الأشموني ٤ : ٢٣٠ .

المسألة الخامسة :

حمل اسم الفاعل واسم المفعول على المصدر في إبدال الواو والياء تاءً ؛

من القواعد الصرفية أنه إذا وقعت الواو أو الياء فاءً للافتعال أو تصاريفه وجب إبدالهما تاءً فيه وفي فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول قياساً مطرداً ثم تدغم التاء في التاء (١).

فيقال في الافتعال من الوعظ والوصل واليسر : « اتعاض ، واتصال ، واتسار » بإبدال حرف اللين (الواو والياء) تاءً لعسر النطق به ساكناً مع التاء لما بينهما من مفارقة المخرج ومنافاة الوصف لأن حرف اللين مجهور والتاء حرف مهموس ، ويصعب على اللسان النطق بحرف الهمس بعد حرف الجهر (٢).

وقد ذكر السيوطي علة إبدال الواو أو الياء تاءً فقال : « وإنما أبدلوا الفاء تاءً لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياءً وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمة واواً ، فأبدلوا منها حرفاً جلدلاً لا يتغير لما قبله » (١).

وإبدال الواو والياء تاء في اسمي الفاعل والمفعول جاء حملاً

(١) ينظر الكتاب ٤ : ٣٣٤ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ٤٠٧ ، المتع ١ : ٣٧٦ ، التصريح ٢ : ٣٩١ الأشموني ٤ : ٢٤٧ ، ابن الناظم ٣٤٩
(٢) ينظر : التصريح ٢ : ٣٩٠ ، الأشموني ٤ : ٢٤٧ .

على المصدر (الافتعال)^(٢) فنقول في اسم الفاعل : « مُتَّصِلٌ ،
ومتَّعِظٌ ، ومتَّسِرٌ » . بكسر ما قبل الآخر .

ونقول في اسم المفعول : (متصلٌ به ، ومتعَظٌ ، ومتَّسِرٌ » بفتح ما
قبل الآخر .

والأصل : « موتَصِلٌ ، وموتَصَلٌ ، وموتَعِظٌ ، وموتَعِظٌ ، وميتَّسِرٌ ،
وميتَّسِرٌ »

هذا - وقد ذكر سيبويه أن ناسا من العرب يلتزمون الأصل
فيبتقون الواو والياء ولا يبدلونهما تاءً ويجعلون فاء الكلمة على
حسب الحركات قبلها ، فيقولون : « يتصل ياتصل فهو متصل » ، و «
ياتسر ياتسر فهو متسر » .

يقول سيبويه : « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو
قال : فجعلوها تابعة حيث كانت كسكونها ، وكانت معتلة فقالوا :
أتعد . كما قالوا : قيل ، وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال ، وقالوا :
موتعد كما قالوا : قول^(٣) .

المسألة السادسة :

حمل التصغير على التكسير في تصحيح الواو :

-
- (١) الهمع ٢ : ٢٢٣ .
(٢) ينظر الأشموني ٤ : ٢٤٨ .
(٣) الكتاب ٤ : ٣٣٤ ، وينظر التبصرة ٢ : ٨٩٠ ، المتع ١ : ٣٨٧ ، التصريح
٢ : ٣٩١ ، الأشموني ٤ : ٢٤٧ .

من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً أن يلتقيا في كلمة واحدة
والسابق منهما متأصل في الذات والسكون وليس تصغيراً لما يجمع
جمع تكسير على (مفاعل) .

فإذا اجتمعت هذه الشروط ^(١) وجب قلب الواو ياءً - تقدمت أو
تأخرت - لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن ، ثم تدغم
هذه الياء المنقلبة عن الواو في الياء الأخرى لاجتماع المثلين .

فمثال ما تقدمت فيه الياء على الواو : « سيّد وميّت » أصلهما :
« سيود وميوت » .

ومثال ما تقدمت فيه الواو : « طيّ ولى » مصدرًا : « طويت ولويت
« وأصلهما : « طوى ولوى » ^(٢) .

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا نحو : « زيتون » وكذلك إن كانا في
كلمتين نحو : « يدعو ياسر ، ويرمى واعد » ، أو تحرك السابق منهما
نحو : « طويل وغيور » أو كان السابق منهما عارض الذات نحو : « روية
مخفف رؤية » أو كان السابق منهما عارض السكون نحو : « قوى
بسكون الواو فإن أصله الكسر لأنه فعل ماض ثم سكن للتخفيف ، كما
يقال في علم بكسر اللام وسكونها ^(١) .

(١) ينظر : الكتاب ٤ : ٣٦٥ ، شرح الجمل ٢ : ٣٠٠ ، الممتع ٢ : ٥٩٩ ، ابن
الناظم : ٢٤٤ ، التصريح ٢ : ٣٨١ ، الأشموني ٤ : ٢٣٦ .
(٢) ينظر : التصريح ٢ : ٣٨١ .

وأما إذا التقت الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل (٢).
أى ما يجمع جمع تكسير على وزن مفاعل نحو: «جدول ، وأسود ،
وجهور ، وقسور» . فإنه يجوز في مصغره الإعلال فيقال : «جُدَيْل ،
وَأُسَيْد ، وَجُهَيْر ، وَقُسَيْر» وهو القياس (٣).

ويجوز التصحيح فيقال : «جُدَيْوِل ، وَأُسَيْوُدْ ، وَجُهَيْوِرْ ،
وَقُسَيْوِرْ» حملاً للتصغير على التفسير (٤) بإجراء هذه الياء مجرى ألف
«جداول وأسود وجهاور وقساور» لأن كل واحد من ياء التصغير
وألف التفسير جىء به لمعنى (٥) فلما سلمت الواو في التصغير
حملت على سلامتها في التفسير .

المسألة السابعة :

حمل التصغير على التفسير في الحذف أو التعويض :

من المعلوم في باب التصغير أنه إذا أريد تصغير ما زاد على أربعة
أحرف يتوصل إلى ذلك بتصغيره على (فعيعل أو فعيعليل) بما كان
يتوصل به في تكسيه إلي (فعائل وفعاليل) يعنى أنه يحمل تصغير ما
زاد على أربعة أحرف على التفسير ، فيقال فى تصغير نحو :
«سفرجل ، ومدحرج ، ومستخرج ، سفيرج ، ودحيرج ، ومخيرج»

(١) ينظر : الهمع ٢ : ٢٢٢ ، التصريح ٢ : ٣٨١ ، الأشموني ٤ : ٢٣٦ .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ابن الناظم : ٢٤٤ ، التصريح ٢ : ٣٨١ .

(٤) ينظر : أسرار العربية : ٦٣٢ ، الأشموني ٤ : ٢٣٦ .

(٥) ينظر : التصريح ٢ : ٣٨٢ .

كما يقال في تكسيرها : « سفارج ، ودحارج ، ومخارج » فيحذف في التصغير ما حذف في التفسير .

ويجوز أن يعوض عن المحذوف في التصغير والتكسير ياء قبل الآخر ، فيقال في التصغير : « سفيريج ، دحيريج ، ومخيريج (بالتعويض عن الحرف المحذوف بالياء) كما يقال في جمعها : « سفاريج ، ودحاريج ومخاريج » فيحذف من أحدهما ما يحذف من الآخر كما يزداد في أحدهما ما يزداد في الآخر لأن التصغير والتكسير حكمهما واحد في الزيادة والنقصان ^(١) .

ويؤكد هذا الحمل ويقويه فتحهم ما قبل ياء التصغير كما فتحوا ما قبل ألف التكسير في نحو : مفاعل لأن ياء التصغير وألف التكسير متقابلان فحمل ما قبل الياء على ما قبل الألف ^(٢) .

كما أنهم جعلوا علامة التصغير ياءً لمشابتها ألف الجمع في اللين ولأنه أقرب إليها من الواو ^(٣) .

وإنما حمل التصغير على التكسير ^(٤) لأنه يغير اللفظ والمعنى . كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى .

المسألة الثامنة :

-
- (١) ينظر نزهة الطرف : ٣٣ .
(٢) ينظر : أسرار العربية : ٣٦٢ ، حاشية الصبان ٤ : ١١٤ .
(٣) المصدران السابقان .
(٤) ينظر : أسرار العربية ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

حمل التكسير على التصغير:

تقلب الألف واو أو في موضع واحد وهو أن تقع بعد ضم سواء أكانت في فعل أم في اسم^(١)، ففى الفعل نحو « بويح ، و ضورب » مبنين للمفعول وأصلهما : « بايع ، وضارب » فلما بنيا للمفعول ضم أولهما فتعذر إبقاء الألف بعد ضمة ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقلبت الألف واو أو المجانسة حركة ما قبلها .

وفي الاسم نحو : ضُوَيْرِب : مصغر ضَارِب « بقلب الألف واو أو لضم ما قبلها .

وكذلك تقلب الألف واو أو في جمع فاعل وفاعلة على فواعل . نحو : « ضارب ، وقاتل » يقال في جمعهما : « ضَوَّارِب ، وقَوَّاتِل » التقى فيهما ألفان ، ألف فاعل وألف الجمع فقلبت الأولى منهما واو أو - دون أن يضم ما قبلها - حملا للتكسير على التصغير ، لأنها في التصغير قلبت واو أو لضم ما قبلها .

وإنما حمل جمع التكسير على التصغير لأن الجمع فرع والتصغير فرع^(٢) وقد تقدم في المسألتين السابقتين حمل التصغير على التكسير لما بينهما من مشابهة ، ولأنهما يجتمعان في أشياء^(١) منها :

١ - فتح ما قبل ياء التصغير كما فتح ما قبل ألف الجمع .

(١) ينظر : الكتاب ٤ : ٢٣١ ، المنصف ١ : ٢٢٠ ، الهمع ٢ : ٢٢٢ ، التصريح ٣٨٣ : ٢ .

(٢) ينظر : البصرة ٨٤٤ .

٢- ياء التصغير زائدة ثالثة ويكسر ما بعدها . كما تزداد ألف الجمع ثالثة ويكسر ما بعدها في نحو : « ضوارب و مساجد ، وضويرب ، ومسيجد » .

٣- ياء التصغير وألف التكسير لينان متقاربان ، لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو .

٤- يتوصل في تصغير ما زاد على أربعة أحرف بما توصل به في جمع زاد على أربعة أحرف من حذف أو تعويض .

ولما كانت المشابهة بين التكسير والتصغير قوية إلى هذا الحد واتفقا في هذه الأشياء جاز حمل أحدهما على الآخر ، ومن حيث إن كل واحد منهما يغير اللفظ والمعنى .

المبحث الثاني

حمل الأسماء على الأفعال

(١) ينظر : التبصرة ٨٣٣ ، نزهة الطرف : ٣٣ ، حاشية الصبان ٤ : ١٤٤ .

المسألة الأولى :

حمل المصدر على الفعل في تصحيح العين :

من شروط قلب الواو أو الياء ألفا ألا تكون إحداهما عينا لمصدر الوصف منه على أفعل^(١).

فإن كانت إحداهما عينا لمصدر هذا الفعل الذي وصف منه على (أفعل) وجب تصحيحهما وذلك نحو : « الغَيْدُ ، وَهَيْفٌ ، وَحَوْلٌ ، وَالْعَوْرُ » بفتح الفاء والعين ، إذ الوصف منهما على (أفعل) فيقال : « أغيّد ، وأهيف ، وأحول ، وأعور » .

وإنما صحت عين المصدر في هذا الباب حملاً على صحتها في عين الفعل ، كما في « غَيْدٌ ، وَهَيْفٌ ، وَعَوْرٌ ، وَحَوْلٌ » بكسر العين في النعل .

وإنما لزم تصحيح العين في الأفعال السابقة حملاً على (أفعل) بتشديد اللام ؛ لأنه يوافق في المعنى في اختصاص كل منهما بالألوان والخَلْق . فعَوْرٌ بمعنى « أعور » وحولٌ بمعنى « احول » وغَيْدٌ بمعنى « اغيّد » وهيفٌ بمعنى « اهيف » .

فالفعل المكسور العين (فَعِلٌ) صحت عينه حملاً على صحتها

(١) ينظر المتع ٢ ، ٤٨٢ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٢٧ ، التصريح ٢ : ٣٨٨ الأشموني ٤ : ٢٣٧ .

في عين (افعال) بتشديد اللام لموافقته له في المعنى .

فالمصدر - في تصحيحه - حمل على فعلٍ محمول على فعلٍ آخر فهو محمول على الفعل المحمول على فعلٍ آخر فهو مقيس على المقيس^(١) .

المسألة الثانية :

حمل اسم الفاعل على الفعل في تصحيح العين :

من المواضع التي تقلب فيها الواو والياء همزة : أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل أعلت في فعله^(٢) وذلك نحو : « قائل ، وبائع » أصلهما : « قاول وبيع » فقلبت الواو والياء همزة حملا على إعلالهما في الفعل ألفا إذ يقال : « قال و باع » ، والأصل : « قول وبيع » .

أما إذا سلمت عين الفعل وكانت صحيحة لم تعل كما في نحو : « غَيِد ، وهَيْف ، وعَوْر ، وحوَل » سلمت في اسم الفاعل كذلك حملاً على سلامتها في الفعل فيقال : « غايد ، وهايف ، وعاور » وحاول بالتصحيح حملا على تصحيحها في الفعل .

المسألة الثالثة :

(١) ينظر : حاشية الصبان ٤ : ٢٤١ .
(٢) ينظر التكملة : ٥٩٥ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢٠٨٣ ، ابن الناظم : ٢٣٥ .
التصريح ٢ : ٣٦٨ ، نزهة الطرف : ٤٣ .

حمل اسم المفعول على الفعل في تصحيح اللام :

من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً أن تقع لاماً لاسم مفعول^(١) وهي في الماضي منه على وزن (فَعِل) بكسر العين سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً .

فالأول : نحو : « قوى على زيد فهو مقوى عليه » . والثاني : « رضيه فهو : مرضى » والأصل فيهما : « مقووو ، ومرضوو » بواوين بعد العين . أولهما واو مفعول وثانيهما لامه ، فقلبت اللام فيهما ياءً حملاً لاسم المفعول على الفعل فصارا : « مقوويًا ، ومرضويًا » ، ثم قلبت الواو فيهما ياءً لاجتماعها مع الياء وسكون السابق منهما ، وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا .

هذا إذا كانت عين الفعل المعتل اللام مكسورة فإن كانت مفتوحة وجب التصحيح ، فيقال في اسم المفعول من « غزا ، ودعا ، وعدا » : « مغزو ، ومدعو ، ومعدو » والأصل : « مغزوو ، ومدعوو ، ومعدوو » أدغمت الواو الأولى « (واو اسم المفعول) في الثانية وهي لام الكلمة لاجتماع المثلين .

وإنما صحت اللام - هنا - ولم تقلب ياءً حملاً على صحتها في الفعل لأنه لم يعمل بقلب واوه ياءً بل كان يقال : « غزا يغزو ، ودعا

(١) ينظر : شرح الكافية ٤ : ٢١٤٤ ، ابن الناظم : ٣٤٨ ، التصريح ٢ : ٣٨٢ ، الأشموني ٤ : ٣٤٤ .

يدعو ، وعدا يعدو .

وإن كان أجاز بعضهم - على قلة - الإعلال في المعتل اللام بالواو فقال : « مغزى ، ومدعى ، ومعدى » والتصحيح أولى ، لأن الحمل فيه على فعل الفاعل بخلاف الإعلال ، فإن الحمل فيه على فعل المفعول^(١) والحمل على فعل الفاعل أولى من الحمل على فعل المفعول .

المسألة الرابعة :

حمل المصدر على الفعل في الإعلال قلباً :

من المواضع التي تقلب فيها الواو ياءً أن تقع عيناً لمصدر أعلت في فعله ويكون قبلها كسر و بعدها ألف^(٢) .

وذلك نحو : « صيام وقيام ، وانقياد ، واعتياد » الأصل : « صوام وقوام ، و انقواد ، واعتواد » قلبت الواو ياءً لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفاً أعلت في المصدر بقلبها ياءً حملاً للمصدر على فعله لأن المادة واحدة ، وإن اختلف وجه الإعلال لأنه في الفعل بالقلب ألفاً^(٣) ، وفي المصدر بالقلب ياءً .

وكما نرى - هنا - الحمل من قبيل حمل الأصل على الفرع عند البصريين لأنهم يرون أن الفعل فرع والمصدر أصل ، ومن قبيل حمل

(١) ينظر : المصادر السابقة .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٤١ ، التصريح ٢ : ٣٧٧ ، الأشموني ٤

: ٢٢٨ ، ابن الناظم : ٣٤١ .

(٣) ينظر : التصريح ٢ : ٣٧٧ ، الأشموني ٤ : ٢٢٨ .

الفرع على الأصل عند الكوفيين الذين يرون أن الفعل أصل .
المسألة الخامسة :

حمل المصدر على الفعل في الإعلال حذفاً :

يحمل المصدر على فعله بالإعلال بالحذف وذلك إذا كان فعله ثلاثياً واولى الفاء ، مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع لفظاً أو تقديراً^(١) وذلك مثل : «عدة ، وهبة » مضارعهما : «يعد ، ويهب » والماضي : « وعد ، ووهب » فالفعل (يعد) أصله «يوعد » حذفت فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وكذلك (يهب) أصله : «يوهب » فحذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وهاء مكسورة تقديراً ، لأن الأصل : «يهب » بالكسر لكنها فتحت لأجل حرف الحلق ، فلما حذفت فاء الفعل في المضارع لوقوعها بين فتح وكسر حذفت في المصدر حملاً عليه ، و عوض عنها تاء التأنيث ، وأصل (عدة ، وهبة) : « وِعْد ، ووهِب » بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء وحركت العين بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها ولايجوز الجمع بين الفاء وبين تاء التأنيث لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهذا من قبيل حمل المصدر على الفعل المضارع في حذف الفاء في كل منهما .

المسألة السادسة :

(١) ينظر : الممتع ٢ : ٤٣١ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٦٣ ، ابن الناظم : ٣٤٩ ، التصريح ٢ : ٣٩٦ ، الأشموني ٤ : ٢٥٦ ، نزهة الطرف : ٢٨ .

حمل اسم الفاعل على الفعل في الإعلال قلباً :

من المواضع التي تقلب فيها الواو والياء همزة أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل أعلنت في فعله^(١). وذلك نحو : « قائل وبائع » أصلهما : « قائل وبائع » وإنما أعلنت الواو والياء فيهما حملاً على الفعل في الإعلال ، حيث قالوا : « قال وباع » فقلبوا العين فيهما ألفاً . إذ إن أصلهما : « قول ، وبيع » كذلك - هنا - قلبوا عين اسم الفاعل ألفاً لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ، ثم قلبوا الألف همزة على حد القلب في « كساء ، بناء » أى لقربها من الطرف كما أن الهمزة في « كساء وبناء » مبدلة من حرف متطرف بعد ألف زائدة ، وأصلهما : « كسأى ، وبنأى » فقلبت الواو والياء همزة ، وهذا قول أكثر النحاة^(٢).

وذهب بعضهم إلى أن الواو والياء قلبتا ألفين - أولاً - فالتقى ألفان ؛ ألف « قال وباع » وألف اسم الفاعل ، ولم يمكن حذف إحداهما للإلباس فوجب تحريك إحداهما ، واختيرت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا تحركت صارت همزة^(٣). يعنى أن الواو والياء قلبتا ألفاً أولاً ثم قلبت الألف همزة .

وسواء قلبت الواو والياء همزة أول الأمر أو قلبتا ألفاً أولاً ثم

(١) ينظر الممتع ٢ : ٥٣٣ ، الهمع ٢ : ٢١٩ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٢ :

٤٣٣ ، التصريح ٢ : ٣٦٨ ، الأشموني ٤ : ٢١٦ .

(٢) ينظر التصريح ٢ : ٣٦٨ ، الأشموني ٤ : ٢١٦ .

(٣) المصدران السابقان .

همزة ، فإن هذا القلب جاء حملاً على القلب في الفعل ، فكما أن العين
أعلت في الفعل ، أعلت كذلك في اسم الفاعل حملاً عليه .

المسألة السابعة :

حمل اسم المفعول على الفعل في الإعلال نقلاً وحنفاً :

من المعلوم - صرفياً - أن اسم المفعول يأتي من الثلاثي على وزن
مفعول نحو : « مضروب ، ومنصور ، وموعود ، ومأكول » .

فإن كان ماضياً على وزن (فَعِل) ^(١) بكسر العين - لازماً كان أو
متعدياً - وهو معتل اللام فإن اسم المفعول منه تقلب لامة ياءً ، وذلك
نحو : « رضيته فهو مرضى » ، « وقوى على زيد فهو مقوى عليه » .

والأصل : « مرضوو ، ومقووو عليه » بواوين في الأول وبثلاثة
في الثاني ، فأولى الواوین واو مفعول ، وثانيتها لامة وأولى الثلاثة عين
الكلمة وثانيتها واو مفعول وثالثتها لام اسم المفعول وقد قلبت اللام
فيهما ياءً حملاً لاسم المفعول على الفعل ، فقليل : « مرضوى ،
ومقووى » ثم قلبت واو مفعول فيهما ياءً لاجتماعها مع الياء ،
وسكون السابق منهما ، وأدغمت الياء الأولى في الثانية ثم قلبت

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٤٤ ، التصريح ٢ : ٣٨٢ ، الأشموني :
٤ : ٣٤٤ .

الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً .

فالواو الواقعة لام مفعول من (فَعِل) المكسور العين قلبت ياءً
كما قلبت في الفعل ياءً : « رضى ، وقوى » إذ إن أصلهما : « رضو ،
وقوو » لتطرفها فيهما بعد كسر ، فقلبت في اسم المفعول ياءً حملاً
على قلبها في الفعل ياءً .

فإن كان ماضى اسم المفعول معتل العين فإنه يأتي على قياس
الصحيح^(١) وذلك نحو : « مبيع ، ومقول » أصلهما : « مبيوع ،
ومقوول » ولكنه يعل حملاً على فعله فتنتقل حركة العين إلى الساكن
قبلها فيصيرا « مقوول ، ومبيوع » فيجتمع ساكنان واو مفعول والعين
فتحذف واو مفعول ، فيقال : « مقول » هذا في المعتل العين بالواو .

وأما المعتل العين بالياء مثل : « مبيوع » فإنه بعد حذف واو
مفعول تقلب الضمة التي قبل العين كسرة لتصح الياء فيقال : « مبيع »
وهذا مذهب الخليل وسيبويه^(٢) .

وأما الأخفش فالمحذوف عنده عين الكلمة^(٣) ويظهر أثر الخلاف

(١) ينظر : التكملة : ٥٨٢ ، الكافية الشافية ٤ : ٢١٤٣ ، التصريح ٢ : ٢٣٨٢ ،

الأشموني ٤ : ٢٤٦ .

(٢) الممتع ٢ : ٤٥٤ ، التصريح ٢ : ٣٩٥ ، الأشموني ٤ : ٢٤٤ .

(٣) المصادر السابقة .

في الميزان فوزنه عند سيويه (مَفْعَل) ، وعند الأخفش (مَفْعُول) .
وبنو تميم يصححون اسم المفعول من ذوات الياء فيقولون : « مبيوع
ومغيوم ومديون » .

المسألة الثامنة :

حمل اسمى الفاعل والمفعول على مضارعهما فى الإعلال حذفاً

إذا كان الفعل الماضي على وزن (أَفْعَل) ^(١) نحو : « أكرم ،
وأحسن » فإن همزته تحذف في المضارع فيقال : « يكرم ويحسن ،
ونكرم ، ونحسن ، وتكرم وتحسن » من غير همزة إذ الأصل :
يؤكرم ، ويؤحسن ، ونؤكرم ، ونؤحسن ، وتؤكرم ، وتؤحسن « لأن
أحرف الفعل الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة .

وقد حذفت الهمزة الثانية من « أؤكرم ، وأؤحسن » لثلاثي يجمع
همزتان وكان حذف الثانية أولى من الأولى ، لأن الأولى دخلت لمعنى
وهو الدلالة على المضارعة ، والثانية لم تدخل لمعنى ، فلهذا كان
حذف الثانية وإبقاء الأولى أولى ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في
الحذف ليتم التشاكل والفرار من نقرة اختلاف تصاريف الكلمة ^(٢) .

وقد حمل اسم الفاعل واسم المفعول على المضارع في حذف

(١) ينظر : الوجيز : ٣٧ ، الممتع : ٢ : ٤٢٦ ، شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٦٦ ،

التصريح : ٢ : ٣٩٦ ، الأشمونى : ٤ : ٢٥٨ .

(٢) ينظر : الوجيز : ٣٧ .

الهمزة^(١) أيضاً - فيقال في اسم الفاعل واسم المفعول : « مكرم
ومحسن ، ومكرم ومُحسِن إليه » ، والأصل : « مؤكرم ، ومؤحسن »
فحذفت الهمزة منهما للتخفيف حملاً على حذفها في الفعل المضارع
. وتحصيل المشاكلة بالحذف^(٢) والفرار من نفرة الاختلاف .

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٤ : ٢١٦٦ ، التصريح ٢ : ٣٩٦ ، الأشموني

٤ : ٢٥٨ .

(٢) ينظر : الوجيز : ٣٧ .

خاتمة

الحمد لله في مبدأ الأمر ومنتهاه والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد ..

فلعل من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث أن لغتنا العربية لغة تتصف بالمرونة وعدم الجمود ، ليس أدل على هذا من هذه القضية ، قضية الحمل في اللسان العربي ، نحواً وصرفاً وغير ذلك .

فالعربي حينما يرى شيئين تشابها من وجه أو وجوه حمل أحدهما على الآخر تثبيتاً لهما ، وهذا ما رأيناه - فيما حاولنا - جمعه في بحثنا هذا فهو يحمل الشبيه على الشبيه ، والنقيض على النقيض ، والاسم على الفعل ، أو الفعل على الاسم وما إلى ذلك .

وفي كل هذا تنوع ووفرة وإثراء لأساليب الفصحى ينهل منها المتكلمون والكتاب والشعراء ما شاءوا .

والله أسأل أن أكون وفقت فيما عمدت إليه وإن كانت الأخرى فحسبى أننى حاولت واجتهدت .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد

وعلى آله وصحبه وسلم .

د. عوض إسماعيل عبد الله

أهم المصادر والمراجع

- ١ - أسرار العربية لابن الأنباري تحقيق الأستاذ بهجة البيطار - مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- ٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٣ - التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى - طبع دار الفكر بدمشق ١٩٨٢ م .
- ٤ - التصريح لمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
- ٥ - التكملة لأبي علي الفارسي - تحقيق د/ كاظم بحر المرجان - دار الطباعة بالموصل ١٩٨١ م .
- ٦ - حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية - طبعة الحلبي .
- ٧ - حاشية يس على التصريح - دار إحياء الكتب العربية .
- ٨ - الخصائص لابن جني - طبع دار الكتب المصرية ١٩٥٢ - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار .
- ٩ - شذ العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي .
- ١٠ - شرح الأشموني للألفية - طبع الحلبي .
- ١١ - شرح الألفية لابن الناظم - بيروت - لبنان .

- ١٢ - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح -
طبع دار الكتب - جامعة الموصل بالعراق .
- ١٣ - شرح الشافية للعلامة الرضى - تحقيق الشيخ محمد محي الدين
وآخرين - مطبعة حجازى ١٣٥٦ هـ .
- ١٤ - شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم هريدى -
دار المأمون للتراث - نشر المركز العلمى لإحياء التراث - جامعة
أم القرى بمكة المكرمة .
- ١٥ - الكتاب لسيبويه - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - طبع الهيئة
العامة للكتاب - الطبعة الأولى .
- ١٦ - الممتع في التصريف لابن عصفور - تحقيق فخر الدين قباوة -
الطبقة الرابعة - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٧٩ م .
- ١٧ - المنصف لابن جنى تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين - مطبعة
مصطفى بمصر سنة ١٩٥٤ م .
- ١٨ - نزهة الطرف في علم الصرف للميدانى ضمن ثلاثة كتب - دار
الآفاق - بيروت ١٩٨١ م .
- ١٩ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى - نشر مكتبة الكليات
الأزهرية - الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .
- ٢٠ - الوجيز في التصريف لابن الأنبارى - تحقيق الدكتور على حسين
البواب - دار العلوم للطباعة بالرياض ١٩٨٢ م .